العسكري يعتبر حل الأزمة السياسية مرهونا بدعوة طالباني

الائتلاف الوطني : دولة القانون وراء تراجع شعبية تحالفنا معهم

اتهم الائتلاف الوطني، شريكه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ، بأنه السبب بفقدان جزء من شعبية التحالف الوطني بسبب الممارسات والمشكلات مع القوى السياسية الاخرى.يأتي ذلك في وقت وجهت القائمة العراقية هي الاخرى انتقادات الى ائتلاف المالكي وقالت انه يعتاش على الازمات السياسية بين الفرقاء.

الاشتلاف الوطني العراقي

□ بغداد / المدى

النائب عن الائتلاف الوطني، القيادي في المجلس الاسلامي الاعلى عزيز العكيلي، قال في تصريحات صحفية امس (إن المشكلات بين ائتلاف دولة القانون والكردستاني من جهة والعراقية من جهة اخرى ، اثرت كثيراً على شعبي التحالف الوطني داخل وخارج البلاد ، واوحى للاخرين بأن التحالف الوطني هو سبب الازمات في البلاد ، مؤكداً ان تحالفه لا يقبل بهذه الرؤى الداخلية او الخارجية الشعبية ، لاسيما انه صاحب فكرة المصالحة الوطنية وبناء العراق الديمقراطي .

وأضاف: لابد ان نتحدث بصراحة حول ما يجري دخل التحالف الوطني ، ليعرف جمهوره ويتمكن من منح صوته في الانتخابات القادمة للقوى التي حافظت على وحدة التحالف الوطني.

ودعا القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي ائتلاف المالكي الى حل الأزمة السياسية وإطلاق سراح المعتقلين الابرياء ، وادارة الدولة بشراكة حقيقية، مشيراً الى وجود اطراف كثيرة في التحالف الوطني "منزعجة " (اي غير راضية) من تصرفات رئيس الوزراء.

انتقادات الائتلاف الوطني لدولة القانون اضيف لها اتهام العراقية أطرافا في ائتلاف المالكي بالتعمد في عدم حل المشاكل السياسية، ووصفها بأنها "تعتاش" على الأزمة ومستفيدة منها.

وقال النائب احمد المساري في تصريحات صحفية امس إن القائمة العراقية تقبل بعقد أي لقاء وتحت أي مسمى سواء كان المؤتمر الوطني أو اجتماع الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الوزراء، النواب)، لحل الأزمة السياسية، مبيناً أن عقد المؤتمر مرتبط بجدية التحالف الوطني وبالأخص "ائتلاف دولة القانون الذي يضم اطرافا مستفيدة من الوضع الحالي وتعتاش عليها"، عكس العراقية المتضررة من الوضع، مشيراً الى ان التيار الصدري والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة لا علاقة لهم بالأمر.

وأضاف النائب عن العراقيةان هناك اطرافا في دولة القانون وليس كل ائتلاف لا تريد حل المشاكل السياسية، و أن التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة والأطراف الجيدة في دولة القانون لا علاقة لهم بالأزمة وليسوا معرقلين لحلها.

وجدد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اصراره على عقد الاجتماع الوطني في العاصمة بغداد ، ورفض دعوة رئيس اقليم كردستان الداعية الى عقد اجتماع لقادة الكتل في اربيل .

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي ، امس الخميس :"ان دعوة بارزاني لهذا الاجتماع تبدو مجرد رد فعل، فضلاً عن انها محاولة لإلغاء الاجتماع الأساس".

واوضح الساعدي :"ان بعض القادة يستعجلون في حساباتهم السياسية، واتخاذ المواقف، مطالبا في الوقت نفسه اياهم بتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والفئوية للعبور بالبلاد الى ضفة الامان ".

ووصف الساعدي دعوة بارزاني بانها نسف للاجتماع الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني

وبين هذه المواقف المتشنجة، رأى ائتلاف الكتل الكردستانية عدم امكانية حل جميع الخلافات العالقة في الدورة الانتخابية الحالية.

وأكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية سيروان احمد، بأن أغلب المشاكل السياسية ستبقى عالقة الى نهاية الحكومة الحالية ، مطالباً جميع الكتل السياسية بتقديم التنازلات من أجل المصلحة العامة للبلد.

وقال احمد هناك مشاكل سياسية كثيرة ستبقى عالقة الى نهاية الدورة الانتخابية(اي الحكومة الحالية) على الرغم من وجود تفاؤل بحلها بعقد المؤتمر الوطني .

وأضاف: أن المشاكل العالقة يمكن حلها إذ توفرت النوايا الصادقة للكتل السياسية بالجلوس على طاولة الحوار وبحث جميع الامور العالقة للتوصل الى حلول بشأنها ، وتابع: لا يمكن ان يتم حل جميع المشاكل العالقة لذلك أغلبها ستبقى عالقة حتى نهاية الدورة الانتخابية الحالية.

وطالب النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية جميع الكتل السياسية بتقديم التنازلات من أجل المصلحة العامة للبلد، مبيناً ان هذه التنازلات ستقود العملية السياسية الى بر الأمان .

ويعيش العراق أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

الأمن والدفاع تؤكد نية بغداد إلغاء صفقة المدرعات الأوكرانية

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي، امس الخميس، أن العراق يتجه إلى الغاء صفقة المدرعات الاوكرانية الموقعة بين بغداد وكييف لشراء ٤٢٠ مدرعة بموجب عقد وقع في العام ٢٠٠٩ بين الطرفين، فيما نفت الانباء التي تحدثت عن نية الشركة الاوكرانية تسليم دفعة من المدرعات خلال الفترة المقبلة.

وقال عضو اللجنة حامد المطلك في تصريحات بثتها وكالة السومرية نيوز إن "لجنة الامن والدفاع البرلمانية ناقشت موضوع صفقة المدرعات الاوكرانية وكانت لديها ملاحظات بشأنها"، مبينا إن "اعضاء اللجنة ارتأوا الغاء الصفقة لوجود تلكؤ في تسليم المدرعات على الرغم من مرور فترة زمنية غير قصيرة على توقيع العقد".

واضاف المطلك أن "هذه الصفقة في طريقها الى الالغاء بسبب الشكوك الكثيرة التي تحوم حولها والجدوى من هذه المدرعات".

وأكد المطلك أن "كل المؤشرات تدل على ان هذه الصفقة فيها مشكلة كبيرة ولن تنفذ"، نافيا تصريحات الشركة المصنعة للمدرعات بأنها في صدد تسليم العراق الدفعة الثانية من المدرعات خلال الفترة المقبلة.

وكان مدير عام مجموعة اوكروبورونبروم المملوكةللحكومةالأوكرانيةدميترو بيريغودوف اعلن في (٤ نيسان الحالي)، أن الشركة سترسل ٦٢ آلية مدرعة من نوع بي تي ار-٤ إلى العراق خلال الفترة القليلة المقبلة، مبيناً أن إرسال هذا العدد يأتي ضمن الدفعة الثانية التي تم الاتفاق عليها في العقد الذي وقع عام ٢٠٠٩ مع الحكومة العراقية وعلق العام الماضي.

وأبرم العراق عقداً في كانون الأول ٢٠٠٩ مع أوكرانيا بقيمة بلغت أكثر من ٥٥٠ مليون دولار لتجهيزه بـ٤٠٠ آلية مدرعة، وعشر طائرات عسكرية، وبدأت أوكرانيا بتسليمه الوجبة الأولى من المدرعات في نيسان ٢٠١١، وكان يفترض أن تسلمه الدفعة الثانية في تموز من العام نفسه لكنها أجلت ذلك، فيما هددت بغداد الشركة المنتجة بفرض غرامة ثلاثة ملايين دولار عليها بسبب تأخرها في التسليم، لكنها تراجعت فيما بعد عن التهديد.

ويشار الى أن المدرعات التي تعاقد عليها العراق مع أوكرانيا من نوع بي.تي.ار-٤ لنقل الجند وطائرات نقل عسكرية من نوع أي.ان-٣٢، حديثة، وجاءت الصفقة بعد تشجيع واشنطن لأوكرانيا على بيع الأسلحة للعراق لمواجهة بولندا وروسيا والصين.

وكانت الحكومة العراقية تعاقدت في العام ٢٠٠٩ أيضاً مع الحكومة الأميركية على تزويد الجيش العراقي بـ١٤٠ دبابة من نوع أبرامز M١A١.

وقد شكلت وزارة الدفاع كتيبة خاصة بالدبابات لدرء المخاطر الخارجية والداخلية.

وخدم أكثر من خمسة آلاف جندي أوكراني في العراق بين أيلول ٢٠٠٣ وكانون الأول ٢٠٠٧، فيما يقوم ستة مدربين عسكريين أوكرانيين بتدريب جنود عراقيين بعد الانسحاب الأميركي.

يذكر أن الجيش العراقي الحالي يتألف من ١٤ فرقة عسكرية موزعة على ثلاث قيادات (برية وجوية وبحرية)، لكن أغلبها فرق مشاة يقدر عدد أفرادها بأكثر من ٣٠٠ ألف، ويمتلك نحو ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، أغلبها قدم كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية، كما يملك ما يقارب الستة آلاف عربة عسكرية أميركية من نوع همر، فضلاً عن مدرعات بولندية الصنع وعجلات قيادة من نوع باجر الأميركية.

وزيرة المرأة تكشف ضغطا دوليا لمعالجة ظاهرة المشردات

□ بغداد / المدى

كشفت وزيرة الدولة لشؤون المرأة، امسى الخميس، ان وزارتها تتعرض لضغط دولي ومحلي من اجل ايجاد حلول للنساء العراقيات المشردات، مشددة على ضرورة وضع آلية لمنح تلك النساء مأوى آمنا، فيما نفت وجود سجينات للرأي في المعتقلات العراقية.

وقال ابتهال كاصد الزيدي خلال زيارتها محافظة كربلاء لمناسبة يوم السجينة السياسية العراقية لوكالة كردستان للأنباء ان "هناك ضغطا من منظمات دولية ومنظمات للمجتمع المدني في العراق لايجاد حلول لمشكلة تشرد النساء وعدم ايجاد مأوى لهن".

وأضافت ان " الكثير من النساء يلجأن الى المنظمات المدنية ومراكز الشرطة بسبب عدم توفر مأوى لهن "، مبينة انها "بحثت القضية مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادي لوضع آلية لمنح تلك النساء مأوى عبر فتح دور لإيوائهن يشابه دور الأيتام".

وبينت الزيدي ان " حل المشكلة بشكل تام يحتاج الى وقت وقناعة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالقضية للحصول على التخصيص المالي".

وفيما يتعلق بالمعتقلات من النساء في السجون العراقية اكدت الزيدي ان " السجون العراقية تخلو من معتقلات أو سجينات للرأي لان الدستور كفل حق التعبير عن الرأي وليس هناك سجينة سياسية بالوقت الراهن ".

واوضحت ان "عدد السجينات العراقيات اللاتي اعتقلن وعذبن خلال حقبة النظام السابق بلغن ١٨٠٠ سجينة وأكثر من ١٠٠٠ شهيدة ولم تحصل اغلب تلك السجينات على حقوقهن لحد الان".

وشهدت محافظة كربلاء التي تقع على مسافة ١٠٨ كم جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد احتفالية بمناسبة ذكرى يوم السجينة العراقية بحضور عدد من اعضاء مجلس النواب والمسؤولين الحكوميين ووزراء الدولة .

وكانت الزيدي قد اشادت في وقت سابق باعلان بغداد الذي تم اعتماده من قبل مؤتمر القمة العربية الثالث والعشرين المنعقد في بغداد لتضمينه قضايا تتعلق بالمرأة والشباب وكرامة المواطن.

وأكدت الزيدي ان هذا يعكس رؤية العراق الواضحة لما ينبغي ان تكون عليه المرأة التي تبلورت بجهود مؤسساته المعنية بالمرأة عبر انفتاحها على العالم ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة.

وقالت ان التأكيد على قضايا المرأة ضمن اعلان بغداد اشارة واضحة الى اهتمام الدولة بالمرأة العراقية والعربية، وهذا سيعزز تعاون الدول العربية ويوحد جهودها من اجل النهوض بواقع المرأة.

وأوضحت ان الاعلان تناول جوانب مهمة وأساسية تتعلق بالمرأة حيث اشار الى تعزيز قدرة المرأة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تطوير مسارات التنمية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

استبعدت أن يكون اللقاء تكريسا للدور الإيراني في البلاد

العلاقات الخارجية: من مصلحتنا رعاية اجتماعات ٥+١

□ بغداد / المدى

اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، عقد اجتماع (٥+١) في بغداد له مردود ايجابي في الوضع العراقي، مبينة ان من مصلحة الدول الاقليمية ومصلحة العراق اشراكه في هذا الملف الشائك ودرء الخطر الذي سينجم عن ضرب ايران ومفاعلها النووي.

وقال عضو اللجنة عماد يوخنا ان "عقد اجتماع (٥+١) الثاني في بغداد يأتي تواصلا لنجاح العراق في عقد القمة العربية والعودة الى محيطه العربي والاقليمي"، مبينا ان "هذا الاجتماع سيكون له مردود ايجابي في الوضع العراقي ومن مصلحتنا ومصلحة الدول الاقليمية اشراكنا في هذا الملف الشائك ودرء الخطر الذي سينجم عن ضرب ايران ومفاعلها النووي".

واضاف يوخنا "هذه البادرة الاولى لجذب اهتمام اوربا والاطراف الدولية الاخرى الى العراق واجتماع من هذا الثقل لم يعقد في المنطقة منذ زمن"، موضحا ان "هذا الاجتماع لا يعد تكريسا للدور الايراني في المنطقة بل ان العراق ملزم بحل مشاكل المنطقة بعيدا عن الحلول العسكرية ومصلحة العراق تتطلب حل مشاكل دول الجوار.أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبد الجبار السعيدي اكد في قت سابق للمدى ان لعب العراق دور الوسيط بين الغرب وايران ليس بجديد، وقال "كان قد اشار الى هذه المسألة الرئيس الأميركي ونائبه جوزيف بايدن، وان كانت بصورة غير مباشرة ولكنهم أكدوا الدور المحوري القادم للعراق الذي يراد منه دولة محورية نظرا لوجود سياسة تعددية في المنطقة".

وتابع السعيدي "اننا مهيأون للعب دور كبير بمباركة اميركية في الجزء الشرقي للمنطقة العربية لاننا محاذون لدولتين مهمتين ايران وتركيا، وبإمكاننا طرح مبادرة كتلك التي قدمناها في الشأن السوري".

كما يرى استاذ العلوم السياسية ان اختيار ايران لبغداد في رعاية اجتماعات ٥+١ لم يكن اعتباطيا، وتابع "كما ان اعلان الاخيرة الموافقة لم يأت من محض ارادتها لولا الموقف الإيراني والأميركي بنظر الاعتبار".

وكانت بغداد قد أعلنت أمس عن ذهاب مستشار الأمن الوطني فالح الفياض إلى أنقرة، ويعلق السعيدي على هذه الزيارة بالقول "على المستوى شبه الرسمي جاءت لأخذ موافقة السلطات التركية على رعاية بغداد للاجتماع الايراني الغربي"، مستدركا "يبدو ان الامر اكبر من ذلك.. انها جاءت لإيصال رسائل الى الجانب التركي مفادها اعلامهم بأن العراق سيأخذ دور الوساطة بعد تردي العلاقات بين انقرة وطهران".

وعن امكانية نجاح المبادرة العراقية لحل المشكلة بين الغرب وطهران مقارنة بالمشاكل السياسية الداخلية قال استاذ العلوم السياسية " ان الخلافات بين الفرقاء داخل العراق في طريقها الى الحل لان المالكي نجح في كسب الشرعية الدولية وبانتظار مثيلتها الداخلية ولنا تجارب قديمة في مسألة المفاوضات وتقريب وجهات النظر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، جميع هذه المؤشرات تؤهلنا للنجاح خلال الاستحقاق المقبل".

وكانت الدول الست (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا) قد طلبت من إيران أواخر تشرين الأول إرسال الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم دفعة واحدة إلى روسيا تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول في المقابل على الوقود النووي لتشغيل مفاعل الأبحاث في طهران، لكن إيران رفضت هذا العرض وحددت في الثاني من كانون الثاني مهلة أخيرة للدول الكبرى مدتها شهر للموافقة على تبادل اليورانيوم وفق شروطها الخاصة وهو تبادل "على دفعات" لكميات قليلة من اليورانيوم الإيراني بوقود نووي.

يذكر أن برنامج إيران النووي بدأ في الخمسينات بمساعدة من الولايات المتحدة وبدعم وتشجيع ومشاركة حكومات أوروبا الغربية، واستمر التعاون إلى حين إسقاط شاه إيران عقب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وتم إيقاف البرنامج بشكل مؤقت بعد الثورة ليعاد تشغيله مجدداً بعد ذلك .

وتقول الحكومة الإيرانية أنها تسعى من خلال البرنامج النووي الى تطوير القدرة على إنتاج الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فيما يتهمها الغرب بالسعي لامتلاك قنبلة نووية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون